مركز دراسات الشهيد الخامس

العراق في مراكز الدراسات الإقليمية والدولية

العدد 99

العنوان

الصفحه	العنوان
٣	الملخص التنفيذي
٤	١. غرفة الحرب الإيرانية السرية في العراق: كيف يعمل الحوثيون والفصائل المسلحة على بناء... / YNETNEWS
٥	٢. هل يستطيع الزيدي فصل الطائفية عن الدولة العراقية؟ / ATLANTIC COUNCIL
٦	٣. عتبة جديدة في محور أنقرة–بغداد: أهمية لقاء الزيدي / ORSAM
٧	٤.تحركات غير اعتيادية للقوات الأمريكية في إقليم كردستان العراق تثير تساؤلات حول.../ THE NATIONAL
٨	٥. واشنطن تريد العراق، لكن طهران وبكين لا تتركانه / FORBES
٩	٦. البنك المركزي ضخّ ٤٣ تريليون دينار؛ إلى متى يستطيع العراق تأمين الرواتب؟ / ALMADA PAPER
١٠	٧. الأحزاب الكردية الإيرانية المتمركزة في العراق تواجه توازناً حساساً وسط الهجمات الإيرانية / AL JAZEERA
١١	٨. من هي الجماعات المسلحة المدعومة من إيران في العراق؟ / REUTERS
١٢	٩. رئيس الوزراء العراقي لم يكن بحاجة إلى مشكلات جديدة؛ لكنه يواجه الآن أكبر تحدياته / ALHURRA
١٣	١٠. «معضلة الفصائل المسلحة لدى حكومة الزيدي» / FOREIGN POLICY
١٤	١١. كيف يمكن منع الفصائل المسلحة من عرقلة العلاقات العراقية–السعودية؟ / WASHINGTON INSTITUTE
١٥	١٢. إرسال شحنات الدولار الأمريكي إلى العراق: قضية محدودة وليست أزمة كبرى / ATLANTIC COUNCIL
١٧	١٣. مع توسع الحرب بين الولايات المتحدة وإيران، يصبح الحفاظ على التوازن أكثر صعوبة بالنسبة للعراق / AP
١٩	١٤. الهجمات الأمريكية والسعودية في العراق أدخلت المنطقة في «أرض مجهولة» / THE GUARDIAN
٢٠	ملخص وتحليل الخبير

الملخص التنفيذي

يمرّ العراق بمرحلة تتقاطع فيها عدة مسارات تبدو ظاهرياً مستقلة، لكنها تتجه تدريجياً إلى التشكل كأزمة واحدة تمسّ سيادة الدولة ومكانتها الإقليمية. فما يبدو للوهلة الأولى مجموعة من التطورات المتفرقة، بدءاً من زيارات رئيس الوزراء العراقي علي زيدي إلى واشنطن وأنقرة، مروراً بالجدل حول نزع سلاح الفصائل المسلحة، والتحركات العسكرية الأمريكية في إقليم كردستان، والضغوط الاقتصادية، واحتمالات التعاون بين بعض الفصائل العراقية وجماعة أنصار الله (الحوثيين)، ووصولاً إلى التنافس بين الولايات المتحدة وإيران والصين في قطاع الطاقة، ليس في حقيقته سوى عناصر لقضية أكبر تتمثل في السؤال الجوهري: من يملك حق رسم مستقبل العراق، وإلى أي مدى يمتلك سلطة اتخاذ هذا القرار؟ وتزداد أهمية هذا السؤال لأن بغداد لم تعد تواجه فقط معادلة التنافس التقليدي بين طهران وواشنطن؛ فالصين رسخت حضوراً عميقاً في قطاع النفط، وتركيا تعزز دورها عبر مشاريع الطاقة وطريق التنمية، فيما تسعى الولايات المتحدة إلى إعادة تعريف حضورها الاقتصادي والأمني، بينما لا تزال إيران تحتفظ بشبكات سياسية وأمنية واقتصادية واسعة داخل العراق. وفي ظل هذه البيئة، تبدو سياسة التوازن الخيار الأكثر جاذبية لبغداد، إلا أن نجاحها مشروط بقدرة الدولة على فرض قراراتها داخل البلاد. ومن هذا المنطلق، يكتسب ملف نزع سلاح الفصائل المسلحة أهمية تتجاوز كثيراً كونه خلافاً أمنياً، إذ إن عجز الدولة عن حسم قضية احتكار السلاح وصنع القرار الأمني سيقيد أيضاً تنفيذ مشاريعها الاستراتيجية الأخرى، لأن الدولة التي لا تمتلك قراراً مستقلاً في مواجهة الفصائل المسلحة ستجد نفسها محدودة القدرة على تحديد مصالحها الوطنية في علاقاتها مع الشركاء الخارجيين. ولذلك ينبغي النظر إلى الخلاف بين علي زيدي والفصائل المسلحة باعتباره جزءاً من منافسة أوسع لإعادة تعريف الدولة العراقية. وفي الوقت نفسه، يبعث الاقتصاد العراقي بإشارات تحذير واضحة؛ فالاعتماد الكبير للموازنة على عائدات النفط، وتراجع الإيرادات النفطية، وتزايد الاعتماد على الاحتياطيات والأدوات النقدية، كلها مؤشرات تدل على أن أي اضطراب مستدام في الصادرات قد ينعكس مباشرة على قدرة الدولة على دفع الرواتب، وتأمين الخدمات، والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، مما يجعل أمن الطاقة والاستقرار المالي جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي العراقي. وفي هذا السياق، تكتسب مشاريع طريق التنمية ومحور كركوك-جيهان أهمية استثنائية، إذ يمكنها تحويل العراق من اقتصاد يعتمد على مسارات تصدير محدودة إلى عقدة رئيسية للنقل والطاقة، غير أن المشروع ذاته قد يتحول أيضاً إلى ساحة تنافس بين القوى الداخلية والخارجية، بحيث لا تقتصر المسألة على تنفيذ المشروع، بل تمتد إلى تحديد الجهة التي ستجني مكاسبه الجيوسياسية والاقتصادية، ومدى قدرة بغداد على إدارة هذا المسار بما يخدم مصالحها الوطنية. وبالتوازي مع ذلك، تشير التطورات الأمنية إلى أن خطر انزلاق العراق إلى صراعات المنطقة لا يزال قائماً؛ فإذا أصبحت أراضيه ساحة لنشاط شبكات مسلحة عابرة للحدود أو منصة لشن هجمات ضد دول الجوار، فإن الحكومة ستواجه ضغوطاً متزامنة من عدة أطراف، الأمر الذي سيقلص هامشها الدبلوماسي وقد يحدّ حتى من فاعلية سياسة التوازن النشط. ومن ثم، فإن ما يشهده العراق اليوم لا يمكن اختزاله في تنافس بين قوى سياسية داخلية أو أطراف خارجية، بل يتعلق بإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع والفصائل المسلحة والقوى الدولية. وستحدد نتائج هذه العملية ما إذا كان العراق سيتجه نحو ترسيخ دولة وطنية تمتلك قدرة مستقلة على المناورة، أم سيعود مجدداً إلى وضع تُصنع فيه القرارات الأساسية عند تقاطع مراكز القوى الداخلية والخارجية. ومن هنا تنبع الأهمية الحقيقية للتطورات الراهنة، إذ إن نجاح أو إخفاق علي زيدي لن يحدد مستقبل حكومته فحسب، بل سيحدد أيضاً قدرة العراق على أداء دور مستقل في النظام الإقليمي الجديد للشرق الأوسط، كما أن ما ستشهده الأشهر المقبلة بشأن نزع سلاح الفصائل المسلحة، والحضور الأمني الأمريكي، والعلاقات مع إيران، واتفاقيات الطاقة مع الصين والغرب، وطريق التنمية، وإدارة الأزمة المالية، سيقدم مجتمِعاً صورة أوضح عن الاتجاه الذي سيسلكه العراق في المستقبل.

YNETNEWS

غرفة الحرب الإيرانية السرية في العراق: كيف يعمل الحوثيون والفصائل المسلحة على بناء منصة إطلاق جديدة ضد إسرائيل؟

بحسب تقارير إقليمية، لم يعد التعاون بين جماعة أنصار الله (الحوثيين) في اليمن والفصائل المسلحة العراقية المقربة من إيران يقتصر على التنسيق السياسي وإعلان الدعم المتبادل، بل تطور إلى إقامة حضور عملياتي مشترك داخل العراق. وتُعد منطقة جرف الصخر في محافظة بابل المحور الرئيس لهذه الأنشطة، إذ تخضع لسيطرة فصائل مقربة من إيران، وتُعد، بسبب

بعدها عن الرقابة المباشرة للحكومة المركزية، وعزلتها الجغرافية، واتصالها بمسارات النقل الإقليمية، بيئة مناسبة للتدريب الفني، والتخطيط، والدعم اللوجستي. وتنبع الأهمية الجغرافية لهذه المنطقة من أن الطائرات المسيّرة بعيدة المدى أو صواريخ الكروز التي قد تُطلق من الأراضي العراقية تصل إلى الأجواء الإسرائيلية في وقت أقصر بكثير مقارنة بالأسلحة المماثلة المنطلقة من شمال اليمن، الأمر الذي يقلص زمن الإنذار وفرص الاعتراض. وتزعم التقارير أن خبراء حوثيين يتمركزون إلى جانب الفصائل العراقية ويعملون، بتوجيه استراتيجي إيراني، على تطوير قدرة مشتركة في مجال الطائرات المسيّرة والهجمات بعيدة المدى. كما لا تُوصَف بنية هذا التعاون بأنها غير رسمية فحسب، إذ تشير التقارير المستند إليها إلى أن أبو إدريس الشرفي يتولى إدارة العلاقات رفيعة المستوى مع قادة الفصائل المسلحة العراقية والحشد الشعبي، بينما يركز مختصون، من بينهم أبو علي العزي، على برامج الطائرات المسيّرة، والتدريب الميداني، ونقل الخبرات التقنية المتراكمة من سنوات الحرب غير المتكافئة في اليمن. أما التنسيق اللوجستي فيتم عبر شبكات تربط بين سوريا والعراق واليمن، في حين تنشط شبكات التمويل من خلال مؤسسات خيرية وواجهات تجارية في النجف ومدن أخرى، تشمل مكاتب الصيرفة، وشركات النقل، والمطاعم، بما يفضي إلى إنشاء قدرة مركبة تجعل تحديد مصدر الهجمات، وتعطيل الشبكة، وإرساء الردع ضدها أكثر صعوبة.ويؤكد التقرير أنه في أواخر يوليو/تموز ٢٠٢٦ شارك عناصر من جماعة أنصار الله في هجمات انطلقت من الأراضي العراقية ونُفذت بالتنسيق مع فصائل مسلحة محلية، واستهدفت، على الأقل، أهدافاً داخل المملكة العربية السعودية، بما يعني أن هذا التعاون لم يعد مجرد قدرة محتملة، بل أصبح يُختبر عملياً في النزاعات الإقليمية، وأن البنية التحتية نفسها يمكن، مع تعديلات محدودة، استخدامها ضد أهداف إسرائيلية. ومن منظور هذا التحليل، تتمثل إحدى أبرز مزايا هذا النموذج في الغموض المتعلق بتحديد المسؤولية وإسناد الهجمات؛ فإذا نُفذت عملية من الأراضي العراقية باستخدام تقنيات حوثية وبمشاركة عناصر يمنية وعراقية مشتركة، فإن الرد الإسرائيلي سيواجه تعقيدات أكبر، لأن استهداف البنية التحتية في اليمن لن يؤدي بالضرورة إلى تعطيل الشبكة العاملة في العراق، كما أن توجيه ضربات داخل العراق سيترتب عليه أثمان سياسية ودبلوماسية أعلى. وفي الوقت ذاته، يذهب التقرير إلى أن وجود الحوثيين لم يعد مقتصراً على التعاون العسكري، بل امتد إلى بناء روابط اجتماعية واستقطاب عناصر جديدة عبر شبكات دينية وتعليمية وخيرية في مدن مثل النجف، وهو ما قد يحول هذا التعاون من ترتيب عملياتي مؤقت إلى شبكة أكثر استدامة. وفي المحصلة، ترى هذه التقديرات أن تركيز إسرائيل على الجبهات الشمالية وقطاع غزة وسوريا، من دون إيلاء اهتمام كافٍ للعراق، قد يشكل خطأً استراتيجياً، وتقترح لمواجهة هذا التهديد تعزيز المراقبة الاستخبارية للشبكات المالية والتجارية في النجف وبغداد، وتطوير وسائل كشف الخلايا المشتركة الخاصة بالطائرات المسيّرة والصواريخ، وإيصال رسالة ردع واضحة إلى كل من طهران وبغداد، مع التشديد على مسؤولية الحكومة العراقية في منع استخدام أراضيها لتنفيذ هجمات ضد دول أخرى.

https://www.ynetnews.com/article/blfckr.rfg

ATLANTIC COUNCIL

هل يستطيع الزيدي فصل الطائفية عن الدولة العراقية؟

قد تُحدث التطورات الإقليمية، ولا سيما تداعيات الحرب التي أعقبت ٢٨ فبراير/شباط ٢٠٢٦، تأثيراً عميقاً في المشهد السياسي الداخلي العراقي. ووفقاً لهذا التقييم، فإن انتقال السلطة في إيران عقب مقتل علي خامنئي إلى مجتبى خامنئي أدى إلى تحول الجمهورية الإسلامية من نظام قائم على ولاية الفقيه إلى بنية توصف بـ«حكم العسكريين»، حيث أصبح لقادة المجلس الأعلى للحرس الثوري الإيراني الدور الحاسم في صناعة القرار. ويرى التقرير أن هذا التحول لم يؤدِّ إلى تراجع النفوذ الإيراني

على القوى الشيعية في العراق، بل عززه بطابع أمني أكثر مباشرة وإلحاحاً، إذ يربط الحرس الثوري بين أمن إيران وبقاء القوى الشيعية في المنطقة، انطلاقاً من فرضية أن سقوط طهران يعني تهديد وجود الحكومات الشيعية الإقليمية. ويُعد هذا التصور أحد العوامل الرئيسة في تصاعد رفض الفصائل المسلحة العراقية لمشروع نزع السلاح، بعدما ارتفع عدد الفصائل الرافضة لتسليم أسلحتها من خمس إلى عشر فصائل. كما هددت حركة النجباء باعتقال قوات الجيش والشرطة العراقيين إذا دخلت مقارها في جنوب بغداد، في حين توعدت تلك الفصائل، عقب الضربات الأمريكية والسعودية التي استهدفتها خلال الأسبوع الماضي، بشن هجمات ضد المملكة العربية السعودية خلال أيام. ويرى التقرير أن جوهر المشكلة يكمن في البنية السياسية العراقية التي تقوم عملياً على أولوية الانتماء الطائفي على سلطة الدولة؛ فعلى الرغم من أن دستور عام ٢٠٠٥ يعرّف العراق بأنه نظام برلماني، فإن مؤسسات الدولة موزعة فعلياً وفق الانقسام الشيعي–السني–الكردي، بحيث تحولت مؤسسات الحكم إلى مجالات نفوذ للطوائف، تمتلك كل منها ممثلاً سياسياً، ومنصباً سيادياً، وحصة متفقاً عليها من الوزارات الأساسية.وفي السياق الشيعي، أصبح الإطار التنسيقي، الذي تأسس عام ٢٠٢١ بمشاركة معظم الأحزاب الشيعية باستثناء التيار الصدري، الآلية الأبرز لاتخاذ القرار السياسي. وقد أخفقت محاولة مقتدى الصدر، عقب انتخابات عام ٢٠٢١، تشكيل تحالف عابر للطوائف مع القوى السنية والكردية، نتيجة المعارضة السياسية والعسكرية التي واجهها من الإطار التنسيقي، لينتهي الأمر بانسحابه من العملية السياسية. وبعد انتخابات عام ٢٠٢٥ عاد محمد شياع السوداني، رغم ابتعاده عن الإطار التنسيقي قبل الانتخابات، إلى الانضمام إليه لتشكيل الحكومة، الأمر الذي مكّن الإطار منذ ذلك الحين من تجاوز موقعه كتحالف سياسي ليغدو مركزاً مؤثراً يفوق في تأثيره المؤسسات الرسمية للدولة، بما في ذلك دوره الحاسم في اختيار رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب. وفي عام ٢٠٢٦، سعت الولايات المتحدة إلى تغيير هذه المعادلة الطائفية عبر دعم اختيار علي زيدي لرئاسة الحكومة خارج إطار الإطار التنسيقي، وطالبت بغداد بنزع سلاح الفصائل المسلحة قبل نهاية سبتمبر/أيلول، بالتزامن مع انسحاب القوات الأمريكية من العراق. إلا أن قادة الإطار التنسيقي أكدوا أن تنفيذ هذه الخطوة يبقى مرهوناً بنتائج المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران وموافقة طهران عليها. وحتى إذا لجأ علي زيدي إلى الخيار العسكري لفرض نزع السلاح، فإن الإطار التنسيقي، بحسب هذا التقييم، لن يسمح باندلاع اقتتال شيعي–شيعي، وقد يجد رئيس الوزراء نفسه في نهاية المطاف مضطراً إلى الاستقالة. وبناءً على ذلك، فإن التحدي الحقيقي الذي يواجه علي زيدي لا يقتصر على نزع سلاح الفصائل المسلحة، بل يتمثل في إعادة احتكار الدولة العراقية لسلطتي السيادة وصنع القرار. وإذا أخفق في تقليص نفوذ المؤسسات الطائفية في رسم سياسات الدولة وتحديد مسارها، فإنه سيواجه المصير نفسه الذي واجهه رؤساء الحكومات السابقون، حيث يحظى بالدعم والتفاهمات خارج العراق، بينما يبقى داخل البلاد منفذاً لقرارات المؤسسات الطائفية.

https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/can-al-zaidi-separate-the-

ORSAM

عتبة جديدة في محور أنقرة–بغداد: أهمية لقاء الزيدي

جاءت زيارة علي زيدي، رئيس الوزراء العراقي الجديد، إلى تركيا بعد تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، حيث خصّ أنقرة بثالث زيارة خارجية له بعد خمسة وسبعين يوماً فقط من توليه منصبه، في خطوة عكست استمرار الزخم الذي شهدته العلاقات العراقية–التركية خلال عهد محمد شياع السوداني، وإمكانية توسيع التعاون بين البلدين إلى مجالات جديدة. وتمثل أبرز مخرجات الزيارة

في تأكيد قيادتي البلدين مواصلة تنفيذ مشروع طريق التنمية، الذي يُنظر إليه، في ظل الأوضاع الإقليمية المضطربة، بوصفه مشروعاً قادراً على تعزيز مسارات بديلة لنقل الطاقة وشبكات العبور الإقليمي. غير أن مراسم توقيع الاتفاقيات كشفت في الوقت ذاته عن تعقيدات المشهد السياسي العراقي، بعدما امتنع وزير النقل وهاب الحسني عن توقيع الاتفاق الخاص بطريق التنمية، قبل أن يتدخل رئيس الوزراء شخصياً لإلزامه بالتوقيع. ويُعد الحسني من الشخصيات المنتمية إلى منظمة بدر، التي تأسست في إيران عام ١٩٨٢، وشاركت إلى جانب إيران في الحرب العراقية–الإيرانية ضد نظام البعث، وتمتلك اليوم ثمانية عشر مقعداً في مجلس النواب العراقي. ولا يقتصر نفوذ المنظمة على التمثيل البرلماني، بل يمتد، ولا سيما منذ عام ٢٠٠٣، إلى المؤسسات الأمنية والإدارية العراقية، فضلاً عن حضورها المؤثر داخل الحشد الشعبي عبر ألوية بدر. وفي الحكومة التي تشكلت في ١٤ مايو/أيار ٢٠٢٦، حصلت المنظمة على حقيبتي النقل والموارد المائية، وهما وزارتان ترتبطان مباشرة بالعلاقات مع تركيا؛ إذ تتولى وزارة النقل الإشراف على تنفيذ مشروع طريق التنمية، بينما تضطلع وزارة الموارد المائية بملف المياه الذي يمثل إحدى أكثر القضايا حساسية في العلاقات الثنائية وفي الرأي العام العراقي. ومع ذلك، لا يرى هذا التقييم أن موقف وزير النقل يعكس بالضرورة توجيهاً مباشراً من إيران، بل يعدّه تعبيراً عن مخاوف لدى بعض القوى السياسية والبيروقراطية العراقية من تنامي النفوذ الاقتصادي والإقليمي التركي عبر مشاريع استراتيجية مثل طريق التنمية. وفي قطاع الطاقة، برز تطوران رئيسيان؛ أولهما تحديد هدف يتمثل في نقل مليون برميل يومياً من النفط الخام عبر خط أنابيب كركوك–جيهان، وهو ما يكتسب أهمية متزايدة في ظل الأزمات المرتبطة بمضيق هرمز والحاجة إلى مسارات بديلة لتصدير الطاقة. أما التطور الثاني، فتمثل في إعلان مشاركة شركة النفط التركية (TPAO) في الحقول الإنتاجية بكركوك التي تديرها شركة BP، وهو ما يعكس انتقال التعاون في مجال الطاقة من مجرد نقل النفط إلى مشاركة تركية مباشرة في إنتاج النفط العراقي. ورغم هذه المؤشرات الإيجابية، يظل اتساع نطاق الحرب الإقليمية ليشمل العراق وإعادته إلى دائرة الصراع أبرز تهديد يواجه مسار التعاون بين بغداد وأنقرة، كما أن معارضة بعض الفصائل الشيعية المقربة من إيران لمشروع طريق التنمية قد تزيد من تعقيد عملية صنع القرار داخل الحكومة العراقية، وإن كانت تُعد أقل خطورة مقارنة بالتحديات الأمنية الإقليمية. وفي المجمل، فإن الدعم المباشر الذي أبداه قادة البلدين لمشروع طريق التنمية، والتوجه نحو زيادة قدرة خط كركوك–جيهان على نقل النفط، ودخول شركة TPAO إلى قطاع الإنتاج النفطي في كركوك، كلها مؤشرات على أن العلاقات بين أنقرة وبغداد تتجه من إطار التعاون الاقتصادي التقليدي إلى شراكة استراتيجية تقوم على التكامل في مجالي الربط العابر للحدود وإنتاج الطاقة، وهو مسار سيظل نجاحه رهناً بقدرة الحكومتين على احتواء التحديات الداخلية والحفاظ على الاستقرار الإقليمي.

https://orsam.org.tr/yayinlar/ankara-bagdat-hattinda-yeni-esik-

THE NATIONAL

تحركات غير اعتيادية للقوات الأمريكية في إقليم كردستان العراق تثير تساؤلات حول بدء مبكر لمسار الانسحاب؟

شهدت أربيل، عاصمة إقليم كردستان العراق، خلال الأيام الأخيرة تحركات غير اعتيادية للقوات والمعدات العسكرية الأمريكية، الأمر الذي أثار تكهنات بشأن بدء تقليص الوجود العسكري للتحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش قبل الموعد المقرر. ووفقاً للاتفاق المبرم بين بغداد وواشنطن، يُفترض أن تنتهي المهمة العسكرية للتحالف بحلول ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦، على أن تنتقل العلاقات الأمنية بين البلدين إلى إطار ثنائي. وحتى الآن، لم يتضح ما إذا

كانت هذه التحركات تمثل بداية انسحاب كامل للقوات أم مجرد إعادة تموضع للمعدات في مواقع أخرى. إلا أن الأسبوع الأخير من يوليو/تموز شهد قيام أفراد عسكريين بإخراج منظومات دفاعية ومعدات دعم من مقار التحالف في مطار أربيل الدولي، كما رُصدت أرتال تنقل صواريخ اعتراضية خاصة بالدفاع الجوي وحاويات لوجستية خارج القاعدة. وكانت هذه المنظومات، ولا سيما مكونات الدفاع الجوي، قد أدت خلال الأشهر الماضية دوراً أساسياً في اعتراض الطائرات المسيّرة والصواريخ التي أُطلقت من إيران أو من قبل فصائل مسلحة داخل العراق. كذلك غادر عدد من العسكريين البريطانيين والفرنسيين والألمان المشاركين في التحالف مدينة أربيل، فيما قامت القوات الأمريكية بتفكيك منطاد مراقبة مرتفع الارتفاع (Aerostat) كان يُستخدم لرصد التهديدات الجوية فوق المدينة. وأكدت سلطات الإقليم أنها لم تتلقَّ إخطاراً أو تنسيقاً رسمياً مسبقاً بشأن طبيعة عمليات النقل أو وجهتها، موضحة أن الأنظمة التي كانت مثبتة بصورة دائمة يجري الآن تفكيكها ونقلها، من دون أن يتضح ما إذا كانت ستُنقل إلى مواقع أخرى داخل العراق أو إلى الولايات المتحدة، أو أنها جزء من عملية إنهاء عمل منشآت التحالف.وتأتي هذه التحركات في وقت تتصاعد فيه حدة التوتر بين الولايات المتحدة وإيران، وتتكرر فيه الهجمات على المواقع الأمريكية في إقليم كردستان. فمنذ اندلاع الحرب مع إيران تعرضت المنشآت الأمريكية في العراق مراراً لهجمات نفذتها فصائل عراقية مقربة من طهران أو انطلقت مباشرة من الأراضي الإيرانية. ورغم اعتراض معظم المقذوفات، أسفرت تلك الهجمات عن سقوط قتلى وجرحى من العسكريين الأمريكيين، إضافة إلى عدد من المدنيين. وينص اتفاق بغداد–واشنطن لعام ٢٠٢٤ على إنهاء مهمة التحالف العسكري في العراق مع نهاية سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦، بحيث يُنظم أي وجود أمريكي لاحق عبر اتفاقيات ثنائية تركز على التدريب، وتبادل المعلومات الاستخبارية، وبيع الأسلحة. وقد اعتبرت الحكومة العراقية هذا التحول خطوة نحو استكمال السيادة الوطنية، مستندة إلى أن تنظيم داعش لم يعد يسيطر على أي أراضٍ، وأن القوات الأمنية العراقية أصبحت قادرة على التعامل مع التهديدات المتبقية، كما ربطت بغداد ملف نزع سلاح الفصائل المسلحة بإنهاء وجود التحالف قبل نهاية سبتمبر. وفي المقابل، يؤكد المسؤولون العراقيون ضرورة أن يتم أي انسحاب بصورة منظمة ومنسقة، محذرين من أن نقل المنظومات الدفاعية قد يترتب عليه تداعيات أمنية مهمة لكل من بغداد وأربيل. فمن جهة، سيؤدي إنهاء الوجود العسكري للتحالف إلى تقليص الذريعة التي تعلنها إيران والفصائل المقربة منها لتبرير استهداف إقليم كردستان، كما سيخفض كلفة حماية القنصلية الأمريكية والمستشارين الذين سيبقون في العراق. ومن جهة أخرى، ستنتقل مسؤولية التصدي للطائرات المسيّرة والصواريخ والفصائل المسلحة بصورة أكبر إلى قوات البيشمركة والأجهزة الأمنية العراقية، وهو ما قد يزيد من حدة التوترات الأمنية الداخلية، إذ ستجد قوات الإقليم نفسها مضطرة إلى مواجهة الفصائل المسلحة المقربة من طهران من دون الغطاء المباشر لمنظومات التحالف. وإذا استمرت الهجمات والتدهور الأمني، فقد يزداد احتمال المطالبة بعودة التحالف أو تعزيز الوجود العسكري الأجنبي، بينما قد يقود السيناريو الأكثر تشاؤماً إلى تراجع قدرة الردع وعجز القوات المحلية عن احتواء التهديدات، بما يخرج الأزمة عن نطاق سيطرة صناع القرار في العراق.

https://www.thenationalnews.com/news/mena/٢٠٢٦/٨/٠٢/unusual-

FORBES

واشنطن تريد العراق، لكن طهران وبكين لا تتركانه

تُعد زيارة علي الزيدي، رئيس الوزراء العراقي، إلى الولايات المتحدة مؤشراً على مساعي بغداد لتوسيع علاقاتها الاقتصادية وفي مجال الطاقة مع الغرب. وقد وقّع العراق خلال هذه الزيارة ٤٨ اتفاقاً مع شركات أمريكية، كما طرح هدف جذب ما يصل إلى ١٠٠ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية خلال خمس سنوات، وهو رقم يمكن أن يؤدي إلى تغيير هيكل صناعة النفط العراقية لعقود مقبلة. وشاركت شركات مثل هاليبرتون، وشل، وبايكر هيوز، ووذرفورد، وجنرال إلكتريك فيرنوفا في المحادثات الاقتصادية. غير أن هذا التحول لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط؛ إذ إن اختيار الزيدي، وهو رجل أعمال لا يمتلك سجلاً سياسياً بارزاً، جاء جزئياً نتيجة معارضة واشنطن لعودة نوري المالكي، الشخصية القريبة من إيران، إلى منصب رئاسة الوزراء. كما تعهد الزيدي بنزع سلاح الفصائل المسلحة المدعومة من إيران قبل ٣٠ سبتمبر/أيلول، بالتزامن مع موعد انسحاب القوات الأمريكية. وترى الولايات المتحدة أن تعزيز الوجود التجاري لشركاتها في العراق يمثل جزءاً من مصالحها الأمنية القومية، بمعنى أن

زيادة استثمارات الشركات الأمريكية قد تعزز دوافع واشنطن للدفاع عن استقرار العراق، لكنها في الوقت نفسه تزيد من نفوذها في تحديد الشركاء الاقتصاديين لبغداد. ومع ذلك، لا يستطيع العراق تجاهل علاقاته الراسخة مع إيران والصين؛ فمنذ عام ٢٠٠٣، بنت طهران نفوذاً واسعاً في السياسة العراقية، والفصائل المسلحة، والعلاقات الدينية، والاقتصاد. كما اعتمدت شبكة الكهرباء العراقية لسنوات طويلة على الغاز والكهرباء المستوردين من إيران. وقد أصدرت إدارة الرئيس ترامب الأولى إعفاءات من العقوبات للسماح باستمرار هذه الواردات، لكن إدارته الثانية لم تمدد إعفاء الكهرباء في مارس/آذار ٢٠٢٥. وحذرت وزارة الكهرباء العراقية من أن إلغاء إعفاء استيراد الغاز الإيراني قد يؤدي إلى فقدان ٣٠٪ إضافية من قدرة البلاد على تأمين الكهرباء.كما أن الحضور الصيني في قطاع النفط العراقي أصبح ذا طابع هيكلي؛ إذ يأتي ما يقارب نصف إلى ثلثي إنتاج النفط العراقي من حقول تستثمر فيها الشركات الصينية أو تدير عملياتها أو تقدم لها الخدمات الفنية. وتبقى ملكية النفط للعراق، إلا أن الشركات الحكومية الصينية تتولى إدارة جانب مهم من عمليات الاستخراج وتطوير الحقول. وكانت الصين لسنوات طويلة أكبر مشترٍ منفرد للنفط العراقي، رغم أن حجم مشترياتها الشهرية شهد تقلبات كبيرة خلال العام الماضي. وقد ظهرت هشاشة العراق أمام تنافس القوى الكبرى بوضوح بعد بدء الهجمات الأمريكية والإسرائيلية على إيران في ٢٨ فبراير/شباط ٢٠٢٦؛ إذ أدى إغلاق مضيق هرمز من قبل طهران إلى انخفاض صادرات النفط العراقية من نحو ٤٫٥ ملايين برميل يومياً إلى ١٫٤ مليون برميل في شهر مايو/أيار. وعلى خلاف السعودية والإمارات، لا يمتلك العراق خط أنابيب بقدرة كافية لتجاوز مضيق هرمز، ولذلك تكبد خسائر كبيرة رغم عدم مشاركته المباشرة في الحرب. ويرى أنصار سياسة التوازن أن بغداد لا ينبغي أن تتخلى عن الشركات الصينية التي ساعدت في الحفاظ على إنتاج النفط خلال الفترات الصعبة، لمجرد زيادة مشاركة الشركات الغربية. فدخول الشركات الأمريكية والأوروبية سيزيد حتماً من المنافسة مع المصالح الصينية الراسخة، لكن العراق يمكنه استخدام هذه المنافسة كورقة تفاوضية. وفي الداخل العراقي، لا يُنظر إلى تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة باعتباره مطلباً خارجياً فقط، إذ ترى قطاعات من الأحزاب الشيعية والسنية والكردية أن ذلك ينسجم مع المصالح الوطنية. غير أن مستوى استقلال بغداد الحقيقي سيُقاس بعدة مؤشرات، من بينها تنفيذ نزع سلاح الفصائل قبل ٣٠ سبتمبر، ومصير إعفاءات استيراد الكهرباء والغاز من إيران، واستمرار أو إعادة النظر في العقود النفطية مع الصين. وتكمن الميزة الاستراتيجية للعراق في الحفاظ على حياد حذر بين القوى الثلاث؛ إذ إن الانحياز الواضح إلى أحد الأطراف قد يضعف قدرة الحكومة على تنفيذ وعودها الاقتصادية. ومع ذلك، فإن رؤية الولايات المتحدة للاستثمار الأجنبي باعتباره أداة من أدوات الأمن القومي قد تدفع بغداد في نهاية المطاف إلى مواجهة ضغوط متزايدة للاختيار بين واشنطن وطهران وبكين.

https://www.forbes.com/sites/kensilverstein/٢٠٢٦/٠٨/٠٩/

ALMADA PAPER

البنك المركزي ضخّ ٤٣ تريليون دينار؛ إلى متى يستطيع العراق تأمين الرواتب؟

تمكن العراق خلال الأشهر الأربعة الماضية، رغم الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية واتساع الفجوة بين إيرادات الدولة ونفقاتها، من مواصلة الوفاء بالتزاماته المالية، ولا سيما دفع نحو ٧ تريليونات دينار شهرياً كرواتب للموظفين، بما في ذلك رواتب موظفي إقليم كردستان. وقد ساهم استئناف جزء من تدفقات تصدير النفط عبر آلية شركة سومو في تقليص جزء من العجز، إلا أن العامل الرئيس الذي سمح باستمرار الإنفاق الحكومي كان تدخل البنك المركزي وضخ نحو ٤٣ تريليون دينار من خلال زيادة الكتلة النقدية واستخدام جزء من الاحتياطيات المتراكمة خلال السنوات السابقة. وقد تراجعت الإيرادات النفطية العراقية في مايو/أيار ويونيو/حزيران ٢٠٢٦ إلى مستويات غير مسبوقة، إذ بلغ إجمالي إيرادات هذين الشهرين خلال ٦١ يوماً فقط ٢/٣٣ مليار دولار، في حين حقق العراق ٦/٨ مليارات دولار من الإيرادات النفطية خلال ٢٨ يوماً فقط من فبراير/شباط. كما أن ما بين ١٧ و٢٤ بالمئة من الإيرادات المعلنة يذهب إلى الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط، ما يعني أن المبلغ الذي دخل الخزينة فعلياً خلال هذين الشهرين لم يتجاوز نحو ٢/٥ تريليون دينار، بينما

تبلغ النفقات الحكومية الشهرية ما يقارب سبعة أضعاف هذا الرقم. ومع اندلاع الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، كان متوقعاً أن يؤدي انخفاض صادرات النفط إلى إضعاف قدرة الحكومة على دفع الرواتب وتمويل النفقات التشغيلية، إلا أن الحكومة بدأت بالفعل توزيع رواتب يوليو/تموز ٢٠٢٦، الأمر الذي أثار تساؤلات حول مصادر التمويل، وأسباب قوة الدينار رغم زيادة طباعة العملة، والمدة التي يمكن خلالها الاستمرار في استخدام الاحتياطيات الخارجية، وقدرة البنك المركزي على مواصلة تغطية العجز. بلغت نفقات الحكومة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٢٦ نحو ٤٦/٦٩ تريليون دينار، ومن المتوقع أن تصل في نهاية النصف الأول من العام إلى ٥٥/٥٦ تريليون دينار، وهو رقم قريب من إنفاق الفترة المماثلة من عام ٢٠٢٥ الذي بلغ ٥٦/٧ تريليون دينار. وفي المقابل، تراجعت إيرادات الدولة من نحو ٦٢ تريليون دينار في النصف الأول من عام ٢٠٢٥، منها ٥٧ تريليون دينار إيرادات نفطية و٥ تريليونات إيرادات غير نفطية، إلى نحو ٣٥/٥٦ تريليون دينار في النصف الأول من عام ٢٠٢٦. وقد تحقق استمرار تمويل النفقات عبر مزيج من سحب الاحتياطيات الخارجية، وطباعة النقود، وخفض بعض النفقات التشغيلية والاستثمارية، واسترداد بعض الأموال العامة المرتبطة بملفات الفساد، من بينها «عملية الفجر» وملف عدنان الجميلي، نائب وزير النفط السابق لشؤون التصفية. وارتفع حجم الأوراق النقدية المصدرة من ٩٩/٧٩ تريليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٥ إلى ١١٣/٥٦ تريليون دينار في نهاية مايو/أيار ٢٠٢٦، أي أن نحو ١٣/٧ تريليون دينار جديد دخل الاقتصاد خلال خمسة أشهر. ومع ذلك، انخفض سعر الدولار في السوق من أكثر من ١٥٧ ألف دينار لكل ١٠٠ دولار إلى نحو ١٤٩/٥ ألف دينار، وهو تناقض يعود إلى طبيعة سوق الصرف غير التقليدية في العراق، حيث لا يزال البنك المركزي اللاعب الرئيس في تحديد السعر، بينما يؤثر سلوك كبار التجار وأصحاب رؤوس الأموال في السوق أكثر من آليات العرض والطلب التقليدية. كما أن الولايات المتحدة لم ترسل أي شحنات نقدية بالدولار إلى العراق خلال الأشهر الأولى من العام، قبل أن ترسل لاحقاً شحنة واحدة بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، ما ساهم في تعزيز المخزون النقدي الأجنبي للبنك المركزي الذي كان قد وصل إلى مستويات منخفضة. وانخفضت الاحتياطيات الخارجية للعراق من نحو ١٥٠ تريليون دينار في بداية عام ٢٠٢٣ إلى ١٠٢/٥ تريليون دينار في ١٦ يوليو/تموز ٢٠٢٦، أي بتراجع يقدّر بنحو ٢٩/٤ تريليون دينار خلال أقل من ستة أشهر. وإن استمرار السحب بالوتيرة الحالية لن يسمح بتمويل النفقات إلا لعدة أشهر، لأن جزءاً مهماً من الاحتياطيات محفوظ على شكل ذهب وسندات أجنبية، واستنزافها الكامل سيهدد الاستقرار النقدي والمالي. كما أن طباعة الأموال من دون نمو مماثل في الناتج المحلي الإجمالي تحمل مخاطر تضخمية كبيرة؛ إذ ارتفع معدل التضخم من ٠/٤ بالمئة في أبريل/نيسان ٢٠٢٥ إلى ٤/٧ بالمئة في أبريل/نيسان ٢٠٢٦، وسجل ٣ بالمئة خلال الشهر الماضي. واستمرار تغطية العجز عبر زيادة الكتلة النقدية قد يؤدي إلى تراجع القوة الشرائية، وتفاقم الفقر والبطالة، وإبطاء النمو الاقتصادي.

https://almadapaper.net/٤٤٦٦٢./

ALJAZEERA

الأحزاب الكردية الإيرانية المتمركزة في العراق تواجه توازناً حساساً وسط الهجمات الإيرانية

دخلت الأحزاب الكردية المعارضة للجمهورية الإسلامية الإيرانية، والمتمركزة في إقليم كردستان العراق، حالة تأهب منذ بدء الهجمات الأمريكية والإسرائيلية على إيران في ٢٨ فبراير/شباط ٢٠٢٦. وتحولت مقار هذه الجماعات وقواعدها في إقليم كردستان والمناطق الحدودية داخل إيران إلى جزء من خطوط المواجهة المحتملة في الحرب، كما طُرح احتمال مشاركة القوات الكردية في الصراع بهدف إضعاف النظام الإيراني أو إسقاطه. ويشكل الأكراد نحو ١٠٪ من سكان إيران، وقد اعتبر بعض المسؤولين الأمريكيين والإسرائيليين أن تسليح الجماعات الكردية يمكن أن يكون عاملاً محتملاً في تغيير موازين القوى داخل إيران. وأعلن قادة هذه الأحزاب أنهم لا يمتلكون فقط مقرات وقواعد عسكرية في شمال العراق، بل يحتفظون أيضاً بهياكل تنظيمية وشبكات داخل المناطق الكردية في إيران. ويعود تعزيز هذه الجماعات إلى إقامة منطقة حظر جوي في شمال العراق بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ وتشكيل حكومة إقليم كردستان، كما أن الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ أتاح لمجموعة واسعة من التيارات، من اليساريين إلى القوميين الأكراد الإيرانيين، مساحة أكثر أمناً للنشاط السياسي والتنظيمي. وفي ٢٢ فبراير/شباط ٢٠٢٦، شكلت خمس جماعات كردية متمركزة في العراق وغرب إيران «ائتلاف القوى السياسية لكردستان إيران» رداً على قمع الاحتجاجات. ومنذ بداية الحرب، تعرضت مراكزها السياسية والعسكرية في العراق لهجمات متكررة بالطائرات المسيّرة والصواريخ الإيرانية. ويدعي أحد الأحزاب الكردية أن شبكاته وخلاياه السرية شاركت في الاحتجاجات المناهضة للحكومة خلال شهري ديسمبر/كانون الأول ويناير/كانون الثاني، كما أعلن مقتل ١٣ من عناصره في الهجمات الإيرانية، مؤكداً أنه لم يتلقَّ، رغم الطلبات المتكررة، أي دعم عسكري من الولايات المتحدة أو أوروبا أو الدول العربية. وتحدثت تقارير عن تعاون استخباراتي أمريكي مع القوات الكردية، وعن تركيز الهجمات بشكل خاص على المناطق الحدودية بين إيران والعراق، إلا أن قادة الأحزاب الكردية يبدون تشاؤماً إزاء احتمال تنفيذ عمليات برية واسعة داخل إيران. فانتشار القوات الإيرانية بكثافة في المناطق الكردية وعلى امتداد حدود إقليم كردستان يجعل أي عملية عسكرية واسعة مكلفة للغاية ومصحوبة بخسائر كبيرة. وقد طلبت حكومة إقليم كردستان من هذه الأحزاب الامتناع عن أي إجراءات تهدد الأمن والمصالح المحلية، وهي ضغوط كانت قائمة حتى قبل اندلاع الحرب، إلا أن الهجمات الانتقامية على المواقع الأمريكية والأهداف الاقتصادية، بما فيها الحقول النفطية في الإقليم، بعد ساعات من بدء الهجمات الأمريكية والإسرائيلية، أدخلت المنطقة مباشرة في دائرة الأزمة. وأعلن أحد الأحزاب المعارضة لإيران امتلاكه آلاف المقاتلين المسلحين، لكنه أوضح أنه امتنع عن توسيع نشاطه داخل إيران حفاظاً على استقرار الإقليم ومنع تعرض أكراد العراق للأضرار. كما أكد الحزب نفسه أن قواعده ومواقعه تعرضت لأكثر من ٨٠ هجوماً منذ بداية الحرب، ويرى قادته أن الهدف الأساسي للولايات المتحدة ليس إسقاط النظام الإيراني، بل الحد من النفوذ الإقليمي لطهران، ولذلك ينفون الادعاءات المتعلقة بتلقي أسلحة أو مساعدات خارجية. وتنبع المعادلة الأساسية لهذه الأحزاب من تناقض جوهري؛ فإقليم كردستان وفر لها مساحة سياسية وتنظيمية وعسكرية، لكن وجودها في الوقت نفسه جعل الإقليم عرضة للهجمات الإيرانية. كما يمثل غياب الدعم المباشر العربي والأوروبي والأمريكي أبرز عائق أمام قرار تصعيد النشاط العسكري. وقد بنت إيران خلال السنوات الماضية شبكة واسعة من الحلفاء في العراق وسوريا ولبنان واليمن والأراضي الفلسطينية، في حين لم تقدم الدول العربية دعماً مماثلاً للمعارضين العرب الإيرانيين، ولا سيما في منطقة الأهواز. وتؤكد الحكومة العراقية بدورها أن أراضي البلاد يجب ألا تتحول إلى قاعدة لشن هجمات ضد الدول المجاورة. ويبقى السؤال الأهم أمام الأحزاب الكردية هو ما إذا كانت الحرب الحالية ستقود إلى مشروع لتغيير الحكم في طهران أم ستقتصر على إضعافه فقط. فسقوط الحكومة الإيرانية قد يمنح الأكراد فرصة تاريخية، لكنه في الوقت ذاته قد يفتح الباب أمام فراغ أمني واضطرابات واسعة. ولذلك فإن مسار الحرب المقبلة سيكون عاملاً حاسماً بالنسبة لأكراد إيران، والحكومة العراقية، وإقليم كردستان، والمنطقة بأكملها.

https://www.aljazeera.com/news/١/٨/٢٠٢٦/iranian-kurdish-parties-

REUTERS

من هي الجماعات المسلحة المدعومة من إيران في العراق؟

أعادت الهجمات الأمريكية والسعودية على الفصائل المسلحة الشيعية المقربة من إيران في العراق تسليط الضوء مجدداً على الدور الواسع الذي تؤديه هذه الجماعات داخل البنية السياسية والأمنية للبلاد. وتتهم واشنطن والرياض هذه الفصائل بالمسؤولية عن هجمات بطائرات مسيّرة استهدفت منشآت نفطية سعودية. وتنبع أهمية القضية

من أن هذه القوى، إلى جانب امتلاكها قدرات عسكرية كبيرة، تتمتع أيضاً بنفوذ عميق في السياسة والاقتصاد والمجتمع العراقي. ويعود ظهور هذه الجماعات وتوسعها إلى التطورات التي أعقبت الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣؛ إذ عملت إيران خلال السنوات اللاحقة على تعزيز نفوذها تدريجياً داخل السياسة العراقية والهياكل الأمنية، وقدمت دعماً للفصائل المسلحة الشيعية عبر التمويل والتدريب والتجهيزات العسكرية. وأصبحت بعض هذه الجماعات تنافس الجيش العراقي من حيث القوة النارية، وفي الوقت ذاته أنشأت شبكات تجارية، وحصلت على مقاعد في البرلمان، ورسخت حضورها داخل مؤسسات الدولة. وينشط جزء مهم من هذه الفصائل ضمن إطار «المقاومة الإسلامية في العراق»، وهو تحالف يضم نحو ١٠ جماعات شيعية مسلحة متشددة، ويقدر مسؤولون أمنيون أنها تمتلك مجتمعة قرابة ٥٠ ألف مقاتل. وتشمل ترسانتها صواريخ بعيدة المدى وأسلحة مضادة للطائرات. ويُعد هذا التشكيل أحد مكونات شبكة القوى الإقليمية المتحالفة مع إيران، وقد تبنى منذ اندلاع حرب غزة عام ٢٠٢٣ مسؤولية عشرات الهجمات الصاروخية وبالطائرات المسيّرة ضد إسرائيل والقوات الأمريكية في العراق وسوريا. كما مارست الحكومة الأمريكية بصورة مستمرة ضغوطاً على القادة العراقيين للحد من نفوذ هذه الجماعات. وتُعد كتائب حزب الله أقوى فصائل المقاومة الإسلامية في العراق. وقد تأسست هذه الجماعة، التي تُعد من أقرب الفصائل العراقية إلى إيران، في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على يد أبو مهدي المهندس، الذي قُتل في غارة جوية أمريكية ببغداد عام ٢٠٢٠ إلى جانب قاسم سليماني. وسرعان ما اكتسبت كتائب حزب الله شهرة بسبب تنفيذها هجمات دامية ضد أهداف عسكرية ودبلوماسية، مستخدمة القناصة والصواريخ وقذائف الهاون والعبوات الناسفة على الطرق. وتشير التقديرات إلى أن عدد عناصرها يصل إلى ١٠ آلاف مقاتل، وتمتلك طائرات مسيّرة وصواريخ وراجمات وصواريخ بالستية قصيرة المدى. وقد استهدفت الولايات المتحدة خلال السنوات الماضية مراراً مواقعها وقواعدها ومراكز تدريبها وشبكاتها اللوجستية. كما تجاهلت كتائب حزب الله في مناسبات عديدة دعوات الحكومة العراقية لوقف الهجمات ضد القوات الأمريكية، وشاركت إلى جانب فصائل شيعية أخرى في الحرب السورية دعماً لحكومة بشار الأسد. وللجماعة أيضاً ارتباط بملفات اختطاف؛ إذ اتهمها مسؤولون عراقيون بالمسؤولية عن اختطاف إليزابيث تسوركوف، الباحثة الإسرائيلية–الروسية في مرحلة الدكتوراه، خلال زيارتها البحثية إلى العراق عام ٢٠٢٣. وتُعد عصائب أهل الحق من أبرز الفصائل القوية الأخرى في هذا التيار، ويتزعمها قيس الخزعلي. والخزعلي، الذي ولد عام ١٩٧٤ في مدينة الصدر ببغداد، سعى خلال السنوات الأخيرة إلى تقديم صورة أكثر سياسية واعتدالاً عن نفسه، وأصبح أحد الفاعلين الرئيسيين في المشهد السياسي العراقي. وقد برز اسمه بعد الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، واعتُقل عام ٢٠٠٧ بتهمة المشاركة في هجوم على مجمع حكومي في كربلاء أدى إلى مقتل خمسة جنود أمريكيين، قبل أن يُفرج عنه بعد نحو ثلاث سنوات من الاحتجاز لدى القوات الأمريكية. وكان الخزعلي قد قاتل في البداية ضمن جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر ضد القوات الأمريكية، لكنه أسس جماعته المستقلة عام ٢٠٠٦. كما شاركت قوات عصائب أهل الحق عام ٢٠١٤ في المعارك ضد تنظيم داعش شمال العراق. وفي عام ٢٠٢٠، أعلن الخزعلي أنه بعد هزيمة داعش لم يعد هناك مبرر لبقاء آلاف الجنود الأمريكيين في العراق، معتبراً استمرار وجودهم شكلاً من أشكال الاحتلال. ومع ذلك، امتنع خلال حرب غزة عن المشاركة المباشرة في الهجمات التي شنتها الفصائل المسلحة ضد المواقع العسكرية الأمريكية، مع احتفاظه في الوقت ذاته بنفوذ داخل وزارة التربية العراقية. كما نفى مسؤولية جماعته عن مقتل آلاف الأشخاص خلال الحرب الأهلية العراقية عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧.

https://www.reuters.com/world/middle-east/who-are-iraqs-

ALHURRA

رئيس الوزراء العراقي لم يكن بحاجة إلى مشكلات جديدة؛ لكنه يواجه الآن أكبر تحدياته

في ٢٨ يوليو/تموز، شنت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية هجمات مشتركة ضد جماعات مسلحة مدعومة من إيران في العراق. وكانت الرياض قد اتهمت هذه الجماعات بتنفيذ هجمات بطائرات مسيّرة استهدفت منشآت نفطية في شرق السعودية. واستهدفت العملية المشتركة قواعد تابعة لقوات الحشد الشعبي في سبع محافظات عراقية، وأعلنت هذه القوات مقتل ما لا يقل عن ٢٠ شخصاً جراء الهجمات. ورغم أن الحشد الشعبي يُعد رسمياً جزءاً من القوات المسلحة العراقية، فإن العديد من فصائله تعمل عملياً باستقلال نسبي عن حكومة بغداد. وقد وصفت المؤسسات الرسمية العراقية الهجمات فوراً بأنها «انتهاك صارخ لسيادة العراق واعتداء على مؤسسات الدولة الرسمية». كما ألغت الحكومة زيارة كان من المقرر أن يقوم بها رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي إلى جدة للقاء محمد بن سلمان. وكان الزيدي قد عاد قبل أيام قليلة من لقاء مع دونالد ترامب في واشنطن، ويسعى إلى تقديم صورة رئيس حكومة قوي، ولذلك لم يكن بإمكانه أمام الرأي العام أن يظهر بمظهر المتقبل لهجوم استهدف الأراضي العراقية. ومع ذلك، لا تزال هناك حالة من الغموض بشأن مدى علم بغداد بالعملية أو مشاركتها فيها. فقد نُقلت تصريحات عن ترامب اعتبر فيها أن الهجمات نُفذت بالتنسيق مع الحكومة العراقية. وإذا صحت هذه الرواية، فإن العملية لا يمكن وصفها بسهولة بأنها انتهاك مباشر للسيادة العراقية، وقد يشير ذلك إلى احتمال موافقة بغداد على الأهداف المحددة. ورغم أن كثيراً من المراقبين لم يأخذوا هذا التصريح بجدية بسبب سجل ترامب في إطلاق مواقف متناقضة، فإن معلومات أخرى تشير إلى أن الحكومة العراقية ربما كانت «على علم» بالعملية قبل وقوعها، مع بقاء الفرق قائماً بين الإخطار المسبق وبين التنسيق أو الموافقة. وبحسب هذه الرواية، أبلغت واشنطن الزيدي قبل وقت قصير من بدء العملية، حفاظاً على العلاقة الإيجابية معه وتقليلاً لخطر تسريب المعلومات إلى الفصائل المسلحة. كما قيل إن الزيدي أطلع بدوره أحد القادة السياسيين على الأمر قبل تنفيذ الهجوم. ويشير ذلك إلى أنه لم يكن قد وافق على العملية، بل كان على اطلاع بحدوثها فقط. وكان الإطار التنسيقي، وهو التحالف الحاكم، قد حذر الزيدي حتى قبل هذه الهجمات من أنه سيسحب دعمه السياسي عنه إذا حاول فرض حل الفصائل المسلحة بالقوة. ومن شأن مثل هذا الإجراء أن يؤدي على الأرجح إلى مواجهة مباشرة بين القوات الحكومية والفصائل المقربة من إيران. وكان الزيدي، الذي هدد بالاستقالة في مايو/أيار بسبب تأخر تشكيل الحكومة، قد اتخذ خلال الاجتماعات الأخيرة مع الإطار موقفاً أكثر مرونة، مؤكداً أن قرار حل الفصائل يجب أن يصدر عن الائتلاف الحاكم وليس عن رئيس الوزراء بشكل منفرد. وظهرت الأهمية السياسية لهذا التراجع في طبيعة ردود الفعل الرسمية على الهجمات؛ إذ صدرت أبرز بيانات ما بعد العملية عن مجلس الأمن الوطني والإطار التنسيقي، في حين لم يصدر بيان مباشر باسم رئيس الوزراء. ويعكس ذلك حدود صلاحيات الزيدي واعتماده السياسي على تحالف يضم أطرافاً تربط بعضها علاقات وثيقة بالفصائل المسلحة وبإيران. ومنذ عام ٢٠٠٣، اضطرت الحكومات العراقية إلى تحقيق توازن بين الولايات المتحدة، التي تمثل عاملاً أساسياً للاقتصاد العراقي والمكانة الدبلوماسية لبغداد، وبين إيران التي بنت خلال أكثر من عقدين نفوذاً سياسياً وعسكرياً واسعاً في العراق. ولا يزال العراق يستضيف عدداً محدوداً من القوات الأمريكية، وفي الوقت ذاته يمثل ساحة لنشاط مجموعة واسعة من الفصائل والشخصيات المسلحة القريبة من طهران. ومع اندلاع الحرب المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران، دخل هذا التوازن الهش مرحلة جديدة؛ إذ أدخلت الهجمات الأخيرة العراق ودول الجوار بصورة مباشرة في صراع حاول رؤساء الحكومات السابقون منع امتداده. وكانت السعودية والكويت والإمارات والأردن قد اتهمت خلال السنوات الماضية جماعات عراقية قريبة من إيران بتنفيذ هجمات عابرة للحدود، من بينها الهجوم على منشآت أرامكو عام ٢٠٢٤، لكنها امتنعت عن الرد العسكري المباشر. أما الآن، فقد انتهت هذه السياسة من ضبط النفس، وقد يتحول استهداف الحشد الشعبي عسكرياً إلى نمط متكرر. وتحولت الحرب الأمريكية-الإيرانية إلى صراع وجودي قائم على معادلة صفرية، ومن المرجح أن يواجه الزيدي قريباً من واشنطن خيار «إما معنا أو ضدنا». وتكمن المعضلة الأساسية في أن المطالبة نفسها ستواجهه بها قوى الإطار التنسيقي، وهو التحالف الذي اختار رئيس الوزراء عملياً ويؤمن دعمه السياسي. وبذلك يجد الزيدي نفسه عالقاً بين ضغط خارجي أمريكي وضغط داخلي من القوى المقربة من إيران، بحيث قد يؤدي أي خيار يتخذه إلى فقدان دعم أحد الطرفين أو إلى تصعيد الصراع الداخلي.

https://alhurra.com/en/٣.٦٣٦

FOREIGN POLICY

«معضلة الفصائل المسلحة لدى حكومة الزيدي»

واجه علي الزيدي منذ توليه رئاسة الوزراء في مايو/أيار تحدي احتواء الفصائل المسلحة القريبة من إيران، إلا أن الهجمات بالطائرات المسيّرة التي انطلقت من الأراضي العراقية في ٢٧ يوليو/تموز واستهدفت منشآت نفطية في شرق السعودية، والضربات الانتقامية المشتركة الأمريكية والسعودية في ٢٩ يوليو/تموز التي أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ٢٠ عنصراً من المسلحين، كشفت عن الإلحاح الكبير لهذه المعضلة. ويتمثل التحدي الأساسي أمامه في الحد من قدرة الجماعات

التي يمكن أن تجر العراق إلى حرب إقليمية، من دون انهيار علاقات بغداد في الوقت ذاته مع واشنطن وطهران. وقد بدت زيارة رئيس الوزراء إلى واشنطن ناجحة ظاهرياً؛ إذ وقّع الوفد العراقي نحو ٥٠ مذكرة تفاهم، كما أشاد الرئيس الأمريكي به بصورة كبيرة. غير أن هذا الترحيب لم يغير الحقائق الداخلية في العراق، المتمثلة في اقتصاد يعتمد على النفط، ونظام سياسي مجزأ، وفساد واسع، وتعدد مراكز القوة المسلحة، والتنافس الحتمي بين إيران والولايات المتحدة. إن صغر سن الزيدي، وخلفيته التجارية، وغياب انتماء حزبي راسخ له، تميزه عن رؤساء الحكومات السابقين، لكن تغيير الشخص الذي يتولى قيادة الحكومة لا يعني تغيير بنية النظام السياسي.

ويمثل انتهاء مهمة التحالف الدولي ضد تنظيم داعش في ٣٠ سبتمبر/أيلول وانسحاب نحو ٢٥٠٠ جندي متمركزين في العراق فرصة لتحويل التعاون الأمني متعدد الأطراف إلى علاقة ثنائية مع الولايات المتحدة. ويمكن لبغداد تحديد نطاق هذا التعاون بما يتناسب مع أولوياتها، وتحمل مسؤولية داخلية أكبر. ومع ذلك، من المرجح بقاء عدد من المستشارين الأمريكيين، كما أن انسحاب التحالف لن يحل مشكلة الفصائل المسلحة؛ لأن أقوى هذه الجماعات ليست مجرد رد فعل على الوجود الأمريكي، بل تُعد من الناحية الأيديولوجية والعملياتية جزءاً من الشبكة الإقليمية المرتبطة بإيران. وقد استهدفت الفصائل المعروفة باسم «المقاومة»، بعد اندلاع الحرب بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل، ليس فقط الأهداف الأمريكية داخل العراق، بل أيضاً قواعد ومنشآت غير عسكرية في الأردن وسوريا ودول الخليج. ولذلك، ما دامت الحرب مستمرة، فمن غير المرجح أن تتخلى هذه الجماعات عن قدراتها العسكرية أو عن حقها المعلن في مواجهة الولايات المتحدة. ولا تقوم استراتيجية الحكومة على نزع السلاح الكامل والفوري، بل على الدمج التدريجي والتفاوض المنفصل مع كل فصيل. فقد سلّمت سرايا السلام التابعة لمقتدى الصدر في يونيو/حزيران قيادة ألويتها إلى القائد العام للقوات المسلحة. كما أعلنت عصائب أهل الحق وكتائب الإمام علي استعدادهما للتعاون، إلا أن الجدول الزمني والتفاصيل لا تزال غير واضحة. في المقابل، أعلنت كتائب حزب الله وحركة النجباء وكتائب سيد الشهداء وحركة أنصار الله الأوفياء رفضها بشكل علني. ولا ينبغي أن يقتصر معيار التقدم على التسليم الكامل للسلاح؛ إذ يمكن للحكومة إعادة تنظيم هيكل ألوية الحشد الشعبي، ودمج القادة والعناصر في مؤسسات أمنية أخرى، وتسجيل المعدات الرسمية، وإنشاء سلسلة قيادة واضحة. فالوحدات التي تتلقى رواتب من الدولة يجب أن تكون خاضعة للقائد العام للقوات المسلحة، وليس لزعماء الفصائل. أما السيطرة على الصواريخ والطائرات المسيّرة والأسلحة المتقدمة المخزنة في قواعد تقع خارج نطاق وصول الدولة، ومنها منطقة جرف الصخر، فليست هدفاً واقعياً على المدى القصير. إذ إن محاولة الاستيلاء على هذه الترسانات في ظل الحرب الإقليمية قد تؤدي إلى تقوية الفصائل وإضعاف الدولة وتعميق الانقسام الداخلي. ويبدو المسار الأكثر عملية هو تعزيز سيطرة الحكومة على العنصر البشري والقدرات الرسمية للحشد الشعبي، والفصل بين الألوية التابعة للدولة والجماعات التي تمتلك أجندات إقليمية مستقلة. كما ينبغي للولايات المتحدة ألا تدفع بغداد نحو مواجهة عسكرية فورية؛ فاستمرار التدريب والمساعدات العسكرية والتعاون الاستخباراتي مع الجيش العراقي وقوات إقليم كردستان يعزز المؤسسات الرسمية، بينما تؤدي المهل الزمنية لنزع السلاح إلى كشف ضعف الدولة وزيادة احتمالات المواجهة. وبالتوازي مع ذلك، فإن توسيع الاستثمارات والتجارة والتعاون في مجالات الطاقة والبنية التحتية مع دول الخليج العربية يمكن أن يقلل اعتماد العراق على إيران من دون تحويله إلى دولة معادية لطهران. ولن يُقاس نجاح الزيدي بحل قضية عمرها عقدان خلال بضعة أشهر، بل بقدرته على تعزيز سلطة الدولة تدريجياً، وتقليص الغطاء الرسمي للجماعات المستقلة، وتوسيع الاستقلال الاستراتيجي للعراق. فالضغط الخارجي وحده لا يكفي لنزع سلاح الفصائل؛ إذ إن التغيير المستدام لا يتحقق إلا عبر تقوية المؤسسات العراقية وتوفير المجال السياسي اللازم للإصلاحات المرحلية.

https://foreignpolicy.com/٣٠/٧/٢٠٢٦/iraq-iran-militias-zaidi-trump-isis-

WASHINGTON INSTITUTE

كيف يمكن منع الفصائل المسلحة من عرقلة العلاقات العراقية-السعودية؟

في ٢٨ يوليو، استهدفت مقاتلات أمريكية وسعودية ما لا يقل عن سبعة مواقع داخل العراق، عُرّفت بأنها قواعد لوجستية ومخازن أسلحة تابعة لجماعات مدعومة من إيران. وجاءت هذه العملية عقب يومين من هجمات بطائرات مسيّرة انطلقت من الأراضي العراقية باتجاه السعودية، وأدت إلى تأجيل الزيارة التي كان من المقرر أن يقوم بها رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي إلى السعودية؛ وهو تطور قد يعرقل تقارب بغداد مع الدول العربية، ويسهم في استمرار نفوذ طهران داخل العراق. وفي ٢٧ يوليو، جرى اعتراض عدد من الطائرات المسيّرة أثناء توجهها نحو

الرياض والمنطقة النفطية الشرقية في السعودية. وفي اليوم التالي، استُهدفت منشأة بقيق، وهي أكبر مركز لمعالجة النفط في العالم. وكانت نقاط الإصابة تقريباً هي الأهداف نفسها التي تعرضت لهجوم الطائرات المسيّرة في سبتمبر ٢٠١٩، والذي نُفذ من العراق أو عبر مساره. ولا تُعد الهجمات على دول الخليج ظاهرة جديدة بالنسبة للجماعات العراقية القريبة من إيران؛ ففي الفترة بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٢، استُهدف خط أنابيب الشرق-الغرب الممتد من بقيق إلى ينبع، ومبانٍ حكومية في الرياض، وأهداف مدنية في الإمارات. وفي الحرب الحالية أيضاً، يُعتقد أن هذه الجماعات ربما نفذت ما يصل إلى ٥٠٠ هجوم ضد السعودية ودول أخرى في المنطقة خلال الفترة من فبراير إلى أبريل. وفي الهجمات الانتقامية، تم قصف ثلاث مجموعات من المواقع في سهل نينوى وآمرلي والدبس شمال العراق، إضافة إلى ما لا يقل عن أربعة مواقع أخرى، شملت معسكر أشرف في ديالى، ودار ضيافة تابعة للجماعات المسلحة في كربلاء، وموقعاً في جنوب بغداد، ونقطة في منطقة الدير شمال البصرة. ويُرجح أن الولايات المتحدة استهدفت الجزء الشمالي من العملية، بينما تولت السعودية استهداف بعض المواقع الوسطى والجنوبية. وأسفرت هذه الهجمات عن مقتل ٢٠ عنصراً من الحشد الشعبي وإصابة ٣٢ آخرين. كما أثار عرض خمسة توابيت مغطاة بالعلم الإيراني احتمال مقتل عناصر مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني أو مؤسسات إيرانية أخرى. وجاءت هذه المواجهة بالتزامن مع هجمات أنصار الله في اليمن على المطارات وناقلات النفط والمنشآت النفطية على الساحل الغربي للسعودية، والهجوم الإيراني على ثلاث سفن في مسار محمي أمريكياً داخل مضيق هرمز، وإطلاق صواريخ بالستية على قاعدة أمريكية في الأردن. وتشير هذه التطورات مجتمعة إلى أن المحور المدعوم من إيران يستخدم السعودية كأداة جديدة للضغط على واشنطن بهدف خفض مستوى التوتر. ومن المرجح أن يكون خط أنابيب الشرق-الغرب السعودي، الذي ازدادت أهميته بعد تقييد مسار تصدير النفط عبر مضيق هرمز، أحد الأهداف الرئيسية للهجمات المستقبلية. ويتوجب على الولايات المتحدة حالياً إدارة علاقاتها في آن واحد مع الحكومة العراقية الجديدة وشراكتها الأمنية مع السعودية. ومن المرجح أن تسعى طهران إلى استخدام هجمات الجماعات العراقية من أجل حرمان بغداد من دعم الدول العربية، وإفشال تعهد الحكومة العراقية باحتكار السلاح بحلول ٣٠ سبتمبر، بالتزامن مع انسحاب القوات القتالية الأمريكية. ولمنع تصاعد الأزمة، تُقترح أربعة إجراءات: أولاً، الحفاظ على حوار أمني مستمر بين الأجهزة الاستخباراتية العراقية والسعودية والسعي لعقد قمة بين قيادتي البلدين؛ ثانياً، تقديم معلومات عملياتية إلى الحكومة العراقية والجهات القضائية لتنفيذ عمليات دقيقة ضد مخازن الطائرات المسيّرة ومراكز تجميعها وصيانتها؛ ثالثاً، في حال فشل الإجراءات الداخلية، استهداف القادة الكبار للجماعات المسؤولة عن الهجمات، إذ أظهرت تجارب عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ أن القضاء على القيادات العليا كان أكثر تأثيراً في تقليص العمليات مقارنة باستهداف العناصر ذات الرتب الأدنى؛ ورابعاً، تسهيل دخول أنظمة مضادة للطائرات المسيّرة لحماية الشركات الغربية والمنشآت النفطية والمراكز الحساسة في العراق. ومن شأن نجاح هذه الإجراءات أن يمنح حكومة بغداد فرصة لترسيخ سيطرة المؤسسات الرسمية تدريجياً على ملف السلاح والقرار الأمني، من دون انهيار العلاقات مع الرياض.

https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/how-

ATLANTIC COUNCIL

إرسال شحنات الدولار الأمريكي إلى العراق: قضية محدودة وليست أزمة كبرى

ارتبط التوقف الذي استمر لنحو ثلاثة أشهر في إرسال الشحنات النقدية من الدولار الأمريكي إلى العراق، منذ بدء الهجمات الأمريكية والإسرائيلية على إيران في أواخر فبراير وحتى استئنافها في مطلع يوليو، بتفسيرات خاطئة بشأن الحسابات الدولارية العراقية لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. وعلى خلاف بعض التقارير، فإن هذا التوقف لم يؤدِّ إلى قطع وصول الحكومة العراقية إلى عائداتها النفطية، ولم يعطل دفع الرواتب والمعاشات، كما لم يهدد استقرار سعر صرف الدينار أو نشاط الاقتصاد

العراقي. ويمتلك العراق حسابين منفصلين لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك؛ إذ تُودَع عائدات صادرات النفط في الحساب الأول، بينما يعود الحساب الثاني إلى احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي، ومنه تُموَّل شحنات الدولار النقدي المرسلة إلى العراق. ويقوم البنك المركزي بسحب الدولارات الورقية من هذا الحساب ونقلها إلى العراق، ثم يحتفظ بها في خزائنه ليطرحها لاحقاً لتلبية الطلب المحدود على النقد الأجنبي. وقد انخفضت حصة الدولار النقدي من إجمالي احتياطيات البنك المركزي العراقي بشكل كبير، إذ تراجعت من ٧/٩ بالمئة في نهاية عام ٢٠١٤ إلى ١/٥ بالمئة في نهاية عام ٢٠٢٥. وأشارت التقارير إلى توقف شحنتين على الأقل، من بينها شحنة بقيمة ٥٠٠ مليون دولار. ويُرجح أن إجمالي المبالغ التي لم تُرسل تراوح بين مليار ومليار ونصف المليار دولار، وهو رقم يُعد محدوداً مقارنة بالحجم المالي للاقتصاد العراقي. وحصل العراق خلال الفترة من مارس إلى مايو ٢٠٢٦ على نحو ١٠/٩ مليارات دولار من الإيرادات النفطية، أودعت في حساب عائدات النفط لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. وقامت وزارة المالية ببيع ٨/١ مليارات دولار من هذا المبلغ إلى البنك المركزي مقابل الحصول على الدينار العراقي، بهدف تمويل جزء من النفقات الموازنية البالغة ٢٢/٢ مليار دولار خلال هذه الأشهر الثلاثة. وتمت تغطية النفقات المتبقية من خلال خمسة مليارات دولار من الإيرادات غير النفطية والاقتراض الداخلي. كما باعت وزارة المالية في يونيو مبلغاً إضافياً قدره ١/١ مليار دولار إلى البنك المركزي. وفي الوقت نفسه، وفر البنك المركزي خلال الفترة من مارس إلى يونيو مبلغ ١٨/٣ مليار دولار من احتياطياته الأجنبية عبر المصارف، لصالح الشركات والمواطنين العراقيين لتغطية تكاليف الاستيراد وغيرها من المعاملات العابرة للحدود، واستمرت هذه العمليات دون انقطاع. كما بقي سعر صرف الدولار في السوق غير الرسمية مستقراً تقريباً خلال الفترة من مارس إلى يوليو، ما يدل على أن توقف الشحنات لم يتسبب في نقص ملموس بالدولار ولم يؤدِّ إلى نشوء طلب هلعي.وكان الأثر المحتمل الوحيد لاستمرار التوقف يتمثل في انخفاض كمية الدولار النقدي المتاح للمسافرين في المطارات، إلا أن المسافرين كانوا قادرين على استخدام البطاقات المصرفية. كما طرح البنك المركزي بين مارس ويونيو نحو ٦٠٠ مليون دولار نقداً من مخزونه الداخلي، ولا سيما لتلبية احتياجات الحجاج. ويختلف هذا الوضع بشكل جوهري عن عام ٢٠١٥، حين أوقفت الولايات المتحدة إرسال النقد بالدولار بسبب مخاوف من انتقال الأموال إلى تنظيم داعش والمصارف الإيرانية، مما أدى آنذاك إلى ارتفاع سعر الدولار في السوق غير الرسمية العراقية بنحو ١١ بالمئة. أما غياب رد الفعل المماثل في عام ٢٠٢٦ فيعكس تحولاً هيكلياً في الاقتصاد العراقي. فمنذ نوفمبر ٢٠٢٢، قام البنك المركزي العراقي بمواءمة أنظمة تحويل العملات الأجنبية مع المعايير العالمية. وقد جاء تطبيق هذا النظام بعد عامين من التخطيط المشترك بين بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك ووزارة الخزانة الأمريكية والبنك المركزي العراقي ووزارة المالية، مما ساهم في تسريع الانتقال من الاقتصاد النقدي وغير الرسمي إلى النظام المصرفي الرسمي. وارتفعت نسبة التحويلات الدولية التي تتم عبر المصارف العراقية المرتبطة بعلاقات مراسلة مع البنوك العالمية المعتبرة من ٤٠ بالمئة عام ٢٠٢٣ إلى ٩٥ بالمئة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٢٦. كما أصبحت المعاملات النقدية تشكل جزءاً أصغر بكثير من المدفوعات العابرة للحدود. ويسجل النظام الجديد لتوزيع الدولار النقدي معلومات مثل رقم جواز السفر، ووجهة السفر، وعدد مرات السفر، وحجم العملة الأجنبية المستلمة، ويُعد من بين أكثر أنظمة الرقابة تطوراً على توزيع النقد في العالم. وبناءً على ذلك، فإن توقف شحنات الدولار النقدية لم يكن له تأثير اقتصادي ملموس على العراق. فالتحول الحقيقي لا يكمن في إرسال عدد محدود من الشحنات النقدية، بل في التحول الواسع للاقتصاد العراقي نحو النظام المصرفي الرسمي، وزيادة الشفافية، وتعزيز الرقابة الفعالة على المعاملات الخارجية.

https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/us-dollar-shipments-

AP

مع توسع الحرب بين الولايات المتحدة وإيران، يصبح الحفاظ على التوازن أكثر صعوبة بالنسبة للعراق

وضعت الهجمات الأمريكية والسعودية على القوات المسلحة المتحالفة مع إيران في العراق حكومة بغداد مجدداً أمام موقف بالغ الحساسية. فمنذ الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، سعى العراق إلى تحقيق توازن بين واشنطن وطهران ومنع تحول أراضيه إلى ساحة مواجهة بين القوى المتنافسة، إلا أن هذه السياسة واجهت ضغوطاً غير مسبوقة بعد اندلاع الحرب الأمريكية والإسرائيلية ضد إيران في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦. واتهمت السعودية الجماعات المسلحة العراقية بشن هجمات بطائرات مسيّرة على منشآت نفطية داخل أراضيها. ورداً على ذلك، تعرضت قواعد قوات الحشد الشعبي العراقية لهجمات أمريكية وسعودية.

ويُعد الحشد الشعبي مجموعة من الفصائل ذات الغالبية الشيعية والقريبة من إيران، ويُنظر إليه رسمياً باعتباره جزءاً من المنظومة الأمنية العراقية، إلا أن العديد من فصائله لا تزال تعمل خارج السيطرة الكاملة للحكومة. كما استهدفت هذه الفصائل مراراً القوات الأمريكية المنتشرة في العراق، والتي توجد في البلاد بناءً على دعوة رسمية من الحكومة العراقية. وقد منحت الحكومة العراقية الجماعات المسلحة غير الحكومية مهلة حتى نهاية سبتمبر لتسليم أسلحتها، إلا أن أقوى الفصائل، ولا سيما التنظيمات الأقرب إلى إيران، أعلنت أنها لا تنوي التخلي عن سلاحها. ورغم أن رئيس الوزراء علي الزيدي، الذي يُقدَّم باعتباره شخصية من خارج البنية التقليدية للأحزاب وناشطاً في المجال الاقتصادي، يحظى بدعم علني من دونالد ترامب، فإن واشنطن قد تزيد الضغوط عليه للحد من نفوذ الحشد الشعبي. كما أن الدخول في مواجهة مباشرة مع هذه الفصائل قد يؤدي إلى اضطرابات أو حتى اندلاع صراع داخلي. دخل الحشد الشعبي الحرب بعد سيطرة تنظيم داعش على مساحات واسعة من العراق عام ٢٠١٤. وتمتلك بعض فصائله تاريخاً من النشاط ضمن التمردات الشيعية التي أعقبت الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣. وقد شاركت هذه القوات خلال المعارك ضد داعش بصورة مؤقتة إلى جانب التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة. وفي عام ٢٠١٦، أعلنت الحكومة العراقية الحشد الشعبي «تشكيلاً عسكرياً مستقلاً» ضمن القوات المسلحة، إلا أن العديد من الألوية حافظت على هياكل قيادتها السابقة واستقلاليتها العملياتية. ومنذ اندلاع الحرب الجديدة، استهدفت الجماعات العراقية القريبة من إيران بصورة منتظمة القواعد العسكرية والمراكز الدبلوماسية ومنشآت الطاقة المرتبطة بالولايات المتحدة. وادعت الرياض أن هجمات الطائرات المسيّرة التي وقعت يومي الاثنين والثلاثاء، بما فيها الهجوم على المنشآت النفطية، انطلقت من العراق. ونفت الجماعات العراقية هذه الاتهامات، واعتبرتها محاولة لتبرير عجز السعودية عن الرد على هجمات أنصار الله في اليمن. وكانت جماعة الحوثيين قد أعلنت مسؤوليتها عن الهجوم على المنشآت النفطية السعودية. وأدان مجلس الأمن الوطني العراقي الهجمات الأمريكية والسعودية، مؤكداً أن هذه العمليات أدت إلى مقتل وإصابة عدد من المدنيين وإضعاف سيادة الدولة. ووفقاً للحشد الشعبي، فقد قُتل ما لا يقل عن ٢٠ شخصاً وأصيب ٣٢ آخرون. وأكدت بغداد أنها كانت قبل الهجمات تدرس المخاوف التي طرحتها السعودية والولايات المتحدة، وأنها لا تزال ملتزمة بإنهاء وجود القوات الأمريكية واحتكار الدولة لملف السلاح. كما تم تأجيل زيارة رئيس الوزراء العراقي المقررة إلى السعودية إلى أجل غير محدد عقب هذه الهجمات. ووصل الزيدي إلى السلطة بعد أشهر من الجمود السياسي، بدعم من تحالف يضم أحزاباً شيعية قريبة من إيران، وبالتزامن مع تأييد ترامب له. وأعلن أنه بعد ٣٠ سبتمبر، وهو الموعد المحدد لاستكمال انسحاب القوات الأمريكية، لن يكون هناك أي مبرر لاستمرار النشاط المسلح للجماعات غير الحكومية. وتواجه الحكومة العراقية وضعاً مشابهاً للحالة اللبنانية؛ إذ إن التحرك السريع لنزع السلاح قد يؤدي إلى اندلاع حرب أهلية، بينما قد يؤدي التأخير المفرط إلى إثارة غضب الولايات المتحدة. ويمكن دمج بعض فصائل الحشد الشعبي داخل الجيش، إلا أن جماعات مثل كتائب حزب الله تعارض ذلك بشدة. ومن المرجح أن تستغرق عملية نزع السلاح أشهراً أو سنوات، نظراً إلى أن عدداً محدوداً فقط من الفصائل وافق عليها حتى الآن. وطالما استمرت الحرب بين إيران والولايات المتحدة، فإن الجماعات الرافضة لنزع السلاح ستعتبر نفسها جزءاً من شبكة إيران الإقليمية، وستنظر إلى الظروف الحالية باعتبارها مرحلة مواجهة مباشرة.

https://apnews.com/article/iraq-us-iran-saudi-pmf-militias-disarmament-

THE GUARDIAN

الهجمات الأمريكية والسعودية في العراق أدخلت المنطقة في «أرض مجهولة»

أدخلت الحملات المشتركة للولايات المتحدة والسعودية على مواقع الجماعات المسلحة المدعومة من إيران في العراق المنطقةَ في مرحلة معقدة وغير قابلة للتنبؤ وتفتقر إلى قواعد واضحة. فقد أضافت مشاركة الرياض العلنية في الهجوم على المراكز التابعة لقوات الحشد الشعبي العراقية، والتي أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ٢٠ عنصراً من هذه القوات، بُعداً جديداً إلى الحرب الإقليمية المتوسعة. وجاءت هذه الهجمات بعد توقف قصير في العمليات الأمريكية المباشرة ضد إيران، إلا أن حلفاء طهران في اليمن والعراق

ومناطق أخرى من المنطقة أصبحوا أكثر انخراطاً في المواجهة المتصاعدة. وفي الوقت نفسه، استهدفت إيران للمرة الأولى منذ التوقف المؤقت للاشتباكات مع الولايات المتحدة منشآت عسكرية أمريكية في الأردن بهجمات صاروخية. وأظهرت هذه التبادلات أن الهدنة العسكرية انتهت عملياً. وأعلن دونالد ترامب أن الولايات المتحدة «ستستهدف إيران بشدة»، مدعياً أن الهجمات في العراق جرت بالتنسيق مع الحكومة العراقية، وهو ادعاء يتعارض مع الإدانة الرسمية للعملية من قبل المسؤولين العراقيين. وفي تطور آخر، وقعت انفجارات في ميناء دمياط لشحن الغاز الطبيعي على الساحل المتوسطي لمصر، يُرجح أنها ناجمة عن هجوم بطائرة مسيّرة. وأعلنت شركة أمن بحري بريطانية أن ناقلة نفط أمريكية تستخدم للتخزين العائم استُهدفت في هذا الميناء. وفي حال تأكيد ذلك، فسيكون هذا الحدث أول هجوم مرتبط بالحرب يقع على الأراضي المصرية، ومؤشراً آخر على اتساع النطاق الجغرافي للصراع.ووصف رئاسة الجمهورية العراقية الهجوم على الحشد الشعبي بأنه «انتهاك واضح لسيادة العراق واعتداء على مؤسسات الدولة الرسمية». والحشد الشعبي هو شبكة تتكون بشكل أساسي من فصائل شيعية تشكلت عام ٢٠١٤ لمواجهة تنظيم داعش، وكانت عملياته تُنظم بمشاركة قاسم سليماني، القائد السابق لقوة القدس التابعة للحرس الثوري الإيراني. وقد قُتل سليماني خلال الولاية الرئاسية الأولى لدونالد ترامب في غارة صاروخية أمريكية استهدفته في بغداد. وألغى علي الزيدي، رئيس الوزراء العراقي، زيارته المقررة للقاء محمد بن سلمان في جدة، رداً على الهجمات. كما حذرت حركة حزب الله النجباء من أن المصالح والأمن الأمريكي والسعودي سيواجهان تداعيات هذه العمليات. وخلال مراسم تشييع القوات التي قُتلت في الموصل، ردد المشاركون شعارات دينية شيعية وهتافات «الموت لأمريكا». ويواجه العراق، الذي يصدر الجزء الأكبر من نفطه عبر مضيق هرمز، أضراراً كبيرة نتيجة إغلاق هذا الممر، وقد سعى حتى الآن إلى منع انتقال الحرب الأمريكية الإيرانية إلى داخل حدوده. وخلال العقدين الماضيين، حاولت الحكومات العراقية تحقيق توازن بين الولايات المتحدة، التي احتلت العراق عام ٢٠٠٣، وإيران التي تتمتع بنفوذ سياسي وعسكري واسع داخل البلاد.وتُعد المشاركة العلنية للسعودية نقطة تحول في هذا الصراع، لا سيما أن الرياض كانت في السابق تشارك بصورة سرية فقط في عدد محدود من العمليات ضد إيران. وقد جاء هذا التحرك في وقت كانت فيه أنصار الله في اليمن قد أعلنت قبل أسبوع حصار الموانئ والشحنات السعودية عند مدخل البحر الأحمر. ويُقيَّم أن استراتيجية إيران تقوم على زيادة الضغط عبر حلفائها الإقليميين، واستخدام إجراءات متعمدة يصعب التنبؤ بها، بهدف وضع واشنطن بين خيار تصعيد المواجهة أو تقديم تنازلات، مع الحفاظ على سيطرة إيران على مضيق هرمز. كما تسعى السعودية من خلال مهاجمة الحشد الشعبي إلى تغيير تصور طهران القائم على أن دول الخليج العربية ستتجنب رفع مستوى التوتر. ومع ذلك، فإن رد فعل إيران وحلفائها يبقى غير قابل للتنبؤ. فطهران تنظر إلى الحرب الحالية باعتبارها معركة من أجل بقائها الوجودي، وقد تلجأ إلى خطوات أوسع لتغيير قواعد القوة في المنطقة، حتى مع احتمال الوقوع في أخطاء حسابية وتصعيد الأزمة إلى مستويات أكبر. ومن هنا، فإن المنطقة لم تدخل فقط مرحلة جديدة بسبب الحرب الجارية، بل أصبحت أيضاً، بفعل المنافسات التاريخية وشبكات الجماعات المسلحة ومحاولات الفاعلين تغيير النظام القائم، داخل «منطقة مجهولة المعالم».

https://www.theguardian.com/world/٢٠٢٦/jul/٢٩/us-saudi-strikes-in-iraq-

الخلاصة والتحليل الخبير

مجموع التحليلات والتقارير المنشورة حول التطورات الأخيرة في العراق تقدّم صورة لبلدٍ يعود مجدداً ليصبح إحدى أهم نقاط التلاقي للتنافسات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. ووفقاً لهذا السرد، لم يعد العراق مجرد فاعل يتأثر بالأزمات الإقليمية، بل يتحول تدريجياً إلى ساحة تتقاطع فيها علاقات إيران والولايات المتحدة، والمنافسة الاقتصادية بين الصين والغرب، والتطورات الأمنية في الخليج، ومستقبل الوجود العسكري الأمريكي، وحتى المعادلات المرتبطة بإسرائيل. وفي ظل هذه الظروف، فإن قضية الحكومة الجديدة في بغداد بقيادة علي زيدي لا تقتصر على إدارة شؤون البلاد اليومية، بل تتمثل في تحديد الحدود الفعلية لسيادة الدولة، وإعادة تعريف موقع العراق في النظام الإقليمي، وإيجاد توازن بين مراكز القوة الداخلية والخارجية. وتتمثل القضية الأولى والأساسية في الفجوة بين «الدولة الرسمية» و«بنية القوة الفعلية» في العراق. وترى بعض التحليلات التي تمت مراجعتها أن المشكلة الأساسية في بغداد لا تكمن في غياب المؤسسات القانونية، بل في محدودية قدرة هذه المؤسسات على تنفيذ قراراتها في مواجهة الشبكات السياسية والطائفية والمسلحة. ووفق هذا التصور، فإن الإطار التنسيقي لا يمثل مجرد تحالف برلماني شيعي، بل أصبح آلية تتجاوز في بعض القرارات الأساسية، من تشكيل الحكومة واختيار المسؤولين الكبار إلى تحديد حدود السياسة الأمنية، الأطر الرسمية للدولة. ومن هذا المنطلق، فإن مساعي زيدي لنزع سلاح الجماعات المسلحة تمثل في حقيقتها جزءاً من صراع أوسع حول سؤال: «أين تكمن المرجعية النهائية لاتخاذ القرار في العراق؟». وقد ازدادت تعقيدات هذه القضية مع التطورات الأمنية الأخيرة، إذ إن الهجمات الأمريكية والسعودية على مواقع الجماعات المسلحة العراقية، والتهديدات المتبادلة، ومقاومة بعض الفصائل لعملية نزع السلاح، تكشف أن بغداد تواجه قضية تتجاوز مجرد السيطرة على عدد من الجماعات المسلحة. فالجماعات المسلحة القريبة من إيران تمتلك جذوراً عميقة في جزء مهم من البنية السياسية والأمنية والاقتصادية العراقية، وإن إزالتها أو نزع سلاحها من دون توافق سياسي واسع قد يؤدي إلى مواجهة مباشرة بين الدولة وجزء من القوى الشيعية. لذلك لا يمكن تقييم معضلة زيدي فقط وفق معيار «القدرة العسكرية للدولة»، بل إن العامل الحاسم يتمثل في قدرة الدولة على بناء توافق سياسي حول احتكارها المشروع لأدوات القوة. وفي هذا الإطار، تدخل العلاقة بين العراق وإيران مرحلة مختلفة. وترى التحليلات محل الدراسة أن الحرب بين الولايات المتحدة وإيران، والتحولات في بنية السلطة داخل طهران، وضعت الجماعات المسلحة العراقية أكثر من أي وقت مضى ضمن إطار أمني إقليمي. ووفق هذا التصور، لم تعد قضية الجماعات المسلحة تقتصر على الدفاع عن مصالح تيار سياسي داخل العراق، بل أصبحت مرتبطة بتصوراتها حول أمن إيران ومستقبل شبكة حلفاء طهران في المنطقة. وبالتالي، فإن أي محاولة من بغداد لنزع السلاح من دون أخذ هذا الارتباط الأمني بعين الاعتبار ستواجه مقاومة أكبر. كما تسلط التقارير المتعلقة بالتعاون المحتمل بين الحوثيين في اليمن والجماعات المسلحة العراقية الضوء على هذا التحول من زاوية أخرى؛ إذ إن الادعاء بتشكّل قدرات مشتركة في مجال الطائرات المسيّرة والصواريخ في مناطق مثل جرف الصخر، في حال تأكد بشكل مستقل، يشير إلى انتقال الشبكات المسلحة الإقليمية من مستوى التنسيق السياسي إلى إنشاء قدرات عملياتية عابرة للحدود. وتكمن أهمية هذا التطور بالنسبة للعراق في احتمال تحول أراضيه من «مجال نفوذ» إلى «منصة عمليات إقليمية»، وهو ما يتعارض بصورة مباشرة مع مساعي الحكومة لترسيخ السيادة الوطنية، وقد يؤدي إلى زيادة الضغوط الخارجية على بغداد للسيطرة على هذه الشبكات. وفي المقابل، تشهد العلاقات العراقية الأمريكية عملية إعادة تعريف. فانهاء مهمة التحالف الدولي ضد داعش والانتقال إلى علاقات أمنية ثنائية، إلى جانب تحركات القوات والمعدات الأمريكية في إقليم كردستان، تشير إلى أن انسحاب قوات التحالف لا يعني بالضرورة انتهاء الدور الأمريكي في العراق. بل إن المعطيات المتوفرة تشير إلى مسعى واشنطن لتحويل وجودها العسكري المباشر إلى منظومة من العلاقات الأمنية والاستخباراتية والتسليحية والاقتصادية. وعليه، ينبغي تحليل «الانسحاب» الأمريكي بوصفه تغييراً في شكل الحضور داخل العراق أكثر من كونه نهاية للنفوذ. ويرتبط هذا التغيير أيضاً بالسياسة الاقتصادية لواشنطن. فالاتفاقيات الواسعة بين العراق والشركات الأمريكية، والمساعي الرامية إلى زيادة حضور الشركات الغربية في قطاع النفط، لا تمثل من منظور واشنطن مجرد مشاريع تجارية. ووفقاً لتحليل ورد في المصادر محل الدراسة، تسعى الولايات المتحدة إلى توظيف الربط بين المصالح الاقتصادية والأمن القومي لتحويل حضورها التجاري إلى أداة لتعزيز الاستقرار والنفوذ السياسي. وفي المقابل، يحاول العراق الاستفادة من هذه المنافسة لجذب الاستثمارات والتكنولوجيا والأسواق، إلا أن هذه الاستراتيجية تواجه قيداً أساسياً، وهو أن بغداد لا تستطيع التخلي بسهولة عن علاقاتها مع إيران والصين. فلا تزال إيران ذات أهمية حيوية للعراق في مجالي الطاقة والكهرباء، كما اكتسبت الصين موقعاً عميقاً في هيكل إنتاج النفط العراقي وتصديره. لذلك لا يواجه العراق خياراً بسيطاً بين

الشرق والغرب، بل يواجه شبكة من الاعتماديات المتداخلة. وقد تتمثل السياسة الأنسب للعراق في ظل هذه الظروف في اعتماد «التوازن النشط»، أي الاستفادة المتزامنة من العلاقات مع الولايات المتحدة وإيران والصين من دون التحول إلى حليف حصري لأي طرف. غير أن نجاح هذا المسار يتطلب امتلاك بغداد قدرة مؤسساتية كافية لتحديد أولوياتها بصورة مستقلة. وفي هذا السياق، تزداد أهمية العلاقة بين العراق وتركيا. فزيارة زيدي إلى أنقرة، والتأكيد المتبادل على مشروع طريق التنمية، وزيادة قدرة نقل النفط من كركوك إلى جيهان، ومشاركة شركة النفط التركية في الأنشطة الإنتاجية في كركوك، تشير إلى أن العلاقات بين البلدين تتحرك من التعاون التجاري نحو شراكة جيو-اقتصادية. ويمكن لطريق التنمية أن يحول العراق إلى حلقة وصل بين الخليج العربي والسوق العراقية وتركيا وأوروبا، وأن يعزز في الوقت نفسه الأهمية الجيوسياسية لبغداد. إلا أن مقاومة بعض الأطراف الداخلية لهذا المشروع تكشف أن السياسة الاقتصادية الخارجية للعراق لا تنفصل عن صراعات القوة الداخلية. فمعارضة وزير النقل لاتفاق طريق التنمية، سواء كانت ناتجة عن اعتبارات خارجية أو حسابات داخلية، توضح أن المشاريع الكبرى للبنية التحتية في العراق ليست قضايا اقتصادية فقط، بل ترتبط أيضاً بتوزيع النفوذ والمصالح المؤسسية والتنافس بين الشبكات السياسية. وعلى المستوى الاقتصادي، تبدو هشاشة العراق أكثر وضوحاً؛ إذ إن الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية، وزيادة الضغوط على الموازنة التشغيلية، والاعتماد على الاحتياطي النقدي، وارتفاع حجم الكتلة النقدية، كلها مؤشرات على استمرار اعتماد النموذج المالي للدولة بشكل كبير على صادرات النفط. وفي حال استمرار اضطراب الصادرات، فإن قضية دفع الرواتب وتمويل النفقات الجارية قد تتحول من مشكلة مالية إلى أزمة سياسية واجتماعية. ومن هذا المنظور، فإن الاستقرار الاقتصادي يمثل جزءاً لا يتجزأ من الاستقرار السياسي لحكومة زيدي، لأن أي اضطراب في دفع الرواتب أو انخفاض في القدرة الشرائية قد يربط الاحتجاجات الاجتماعية بالصراعات السياسية القائمة. وتشير خلاصة هذه التطورات إلى أن العراق يواجه «أزمة سيادة متعددة المستويات». فعلى المستوى الداخلي، يتعين على الحكومة إيجاد توازن جديد بين المؤسسات الرسمية ومراكز القوة الطائفية والمسلحة. وعلى المستوى الإقليمي، يجب عليها منع تحول الأراضي العراقية إلى ساحة مباشرة للصراع بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل وحلفائهم. وعلى المستوى الاقتصادي، ينبغي تحقيق توازن بين الاستثمارات والتكنولوجيا الأمريكية، والاعتماد الطاقوي على إيران، والحضور الصيني العميق. وعلى المستوى الجيو-اقتصادي، يجب استثمار الفرصة التي توفرها تركيا ومشروع طريق التنمية لتعزيز الاستقلالية الاستراتيجية للعراق. ومن هذا المنظور، لا يمكن قياس نجاح زيدي فقط بعدد الاتفاقيات الخارجية، أو حجم الاستثمارات المستقطبة، أو التقدم في ملف نزع سلاح الجماعات المسلحة، بل إن المعيار الأساسي يتمثل في قدرته على تحويل هذه الإنجازات الخارجية إلى قوة مؤسساتية داخل العراق. فإذا لم تؤدِّ اتفاقيات واشنطن، والعلاقات مع أنقرة، والاستثمارات الخارجية، والدعم الدولي إلى تعزيز قدرة الدولة العراقية في مواجهة مراكز القوة الموازية، فقد تتحول هذه الإنجازات في نهاية المطاف إلى مجموعة من الالتزامات الخارجية التي تفتقر إلى قاعدة داخلية. أما إذا تمكنت الحكومة من الربط بين ثلاثة أهداف، هي احتكار السيادة المشروعة، وتحقيق التوازن بين القوى الخارجية، وإعادة بناء القدرة الاقتصادية، فإن العراق قد ينتقل من موقعه الهش الحالي إلى موقع الدولة الموازنة في المنطقة. وبعبارة أخرى، فإن قضية العراق في المرحلة الراهنة لا تتمثل في الاختيار بين إيران أو الولايات المتحدة أو الصين أو تركيا، بل تتمثل بصورة أعمق في بناء دولة قادرة على إقامة علاقات مع جميع هذه الأطراف من دون أن تُنقل عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي إلى أي منها أو إلى أي مركز قوة داخلي. ومن هذا المنطلق، ستكون تطورات الأشهر المقبلة ذات أهمية حاسمة؛ إذ إن طريقة تعامل الحكومة مع الجماعات المسلحة، ومصير الوجود الأمني الأمريكي، ومستوى استمرار التعاون في مجال الطاقة مع إيران، ومستقبل العقود الصينية، وتقدم مشروع طريق التنمية، وقدرة الحكومة على إدارة الأزمة المالية، ستحدد مجتمعة ما إذا كان العراق يتجه نحو ترسيخ الدولة المركزية أم سيعود مرة أخرى إلى ساحة تنافس بين مراكز القوة الداخلية والخارجية.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.